بالملك امس او الشهر الماضي ولم يتعرض للحال فاصح القولين من الطريقين لا تسمع
بينته ولها وان اقتضت ثبوت الملك فيدعي المدعي عليه تصرفه فلا يحصل ظن الملك
فينبغي ان يشهد الشاهد على الملك في الحال او يقول كان ملكه كل ولم يزل ملكه او
لا اعلم مزيلا له ويجوز ان يشهد بالملك في الحال استصحابا لحكم ما عرفه من قبل شراء او
ارث او غيرهما هو من الديباج الخسروي على المنهاج للنووي مسألة يمين المدعى عليه
اذا كانت كاذبة هي حرام وان كانت صادقة فان كانا فيما يباح بالخصومة كالاموال
فهو جائز بين ان علم ان خصمه لا يحلف كاذبا وان علم او غلب على ظنه انه //
يحلف كاذبا فقال الشيخ عز الدين اراه انه يجب عليه الحلف دفعا للمفسدة كما يجب
كما يجب النهي عن المنكر واذا ادعي عليه القتل او القطع كاذبا فلا يحل له النكول لئلا
يكون معونا على قتل نفسه ومن السلف من امتنع من اليمين الصادقة خشية ان //
يصادف المشيئة فيموت فيقال انه مات باليمين وهو اعدل المزكين مسألة
اليمين من الخصم تقطع الخصومة حالا لا الحق فتسمع بينة المدعي بعد حلف الخصم
كما لو اقر الخصم بعد حلفه وكذا لو ردت اليمين على المدعي فنكل ثم اقام بينة سمعت
قال بعد اقامة بينة بدعواه بينتي كاذبة او مبطلة سقطت ولم تسمع لدعواه
واستثنى البلقيني ما اذا اجاب المدعي عليه وديعة بنفي الاستحقاق وحلف
عليه فان حلفه تفيد البراءة حتى لو اقام المدعي بينة بانه اودعه اياها لم يؤثر
فانها لا تخالف ما حلف عليه من نفي الاستحقاق مسألة يشترط في الشاهد
بالشراء ان يقول اشتراها من فلان وهو يملكها او سلمها اليه او سلمها منه
فان اقتصر الشاهد على قوله اشتراها من فلان لم يترتب على شهادته حكم فان
قامت بينة اخرى بان فلانا كان مالكا حتى باع البينة ممن ادب القضا
للمغربي فهذه المسألة خرجت من مختصره للشيخ زكريا مسألة الكذبة الواحدة //
لا توجب الفسق ولهذا لو تخاصم رجلان في ثمن وشهد اخو احدهما تقبل شهادتها
وان كان احدهما كاذبا في ذلك التخاصم هو من حسنات الزوايا ومنها مسألة
قال في المهذب تقبل شهادة الشاهد الا ان يعتقده كالشافعي يشهد بشفعة الجوار
فيه وجهان اظهرهما لا كما يقضي بخلاف ما يعتقده والفتيا نعم لان مجتهد فيه
والاجتهاد الى القاضي لا الى الشاهد قلت الاصح القبول مسألة هل يصح
الدعوى بما لا يتمول كحبة الحنطة والسمسمة وقع الباز بخان فيه وجهان اصحهما

نعم

نعم لانه شيء يحرم اخذه ويلزم اخذه رده هو مسألة سئل الشيخ برهان الدين ابن
ابي شريف الشافعي عن شخص اشترى دارا من زيد واتته شراءه لدى حاكم شرعي وحكم
له به وكانت الدار في يد الغير ثم ان واضع اليد الغير المذكور اقام بينة لدى حاكم شرعي
انه اشتراها من زيد المذكور وحكم له بذلك حاكم شرعي وبينة الخارج متقدمة التاريخ
وبينة واضع اليد متاخرة فاجاب بتقديم بينة واضع اليد وحكم له
بها ولا عبرة بسبق التاريخ مع اليد لان البينة وكذا
البينة والحكم قد صادفا محلهما ولا عبرة بتقدم التاريخ مع اليد
كما تقدم مسألة في شخص اشترى من اخر جملا وناقة ولها تحت يده ما يزيد عن سنة
فادعى شخص انها ملكه ضاعا منه من ثمانية اشهر واقام البينة واضع اليد المذكور بينة
ان لها تحت يده سنة فهل تقدم بينة وتستمر يده ام بينة المدعي اجاب الشيخ يحيى
المصري الشافعي تقدم بينة واضع اليد في العمل بها بشروطها الشرعية والله اعلم مسألة
ليس لناسوضع يخير المدعى عليه لاحد المتداعيين ولا يحلف للاضر وطها الا في مسألة
واحدة في العتق مسألة في اليمين المردودة قول المدعى عليه بعد نكوله للقاضي احلف
المدعي فان كان الاجل ان يعود ويحلف وليس له ذلك اذا احكم القاضي بنكوله كما يرضى
المدعي وقبل الحكم بنكوله قوله للمدعي احلف او اقبل عليه ليحلفه واذا لم يقنع القاضي
حكم واحاد كره فيما تقدم فله العود الى الحلف ولو بغير رضى المدعي وان كان قوله
المذكور لا اجل العود الى الحلف فلا يعود لله والله اعلم مسألة لو اقام المدعي شاهدا
على مال وكل عن الحلف معه ثم نكل المدعى عليه فاراد المدعي ان يحلف المردود يمكن
من الانظار ومنه مسألة لا يحلف القاضي السكران مدعا كان او مدعى عليه حتى
يعلم ما يقول وما قال لم لينز ضربعين الكاذبة لكن لو حلف عند زوال السكر
الفيض مسألة لو مات من لا وارث له فادعى القاضي او منصوبه دينا له على رجل //
وانكر المدعى عليه فشهد به شاهد وفد شاهد ونكل المدعى عليه حبس حتى يقر او ان اليمين
واجبة ويقدر كرد ولو ادعى وصي ميت على وارث انه اوصى بثلثه للفقراء وانكر الوارث
ونكل فكذلك ولو ادعى ولي الصبي او المجنون دينا لهما على انسان وانكر ونكل فلا ترد
اليمين على الولي ولو اقام الولي شاهدا لا يحلف معه ولو ادعى عليه دينا في ذمة الصبي
لا يحلف الولي اذا انكر لان اقراره غير مقبول والوصي والقيم وقيم المسجد والموقوف
كالولي في الدعوى والدعوى عليهم واذا استوفى الدين الولي او وصي ينتظر بلوغ